

The role of fiscal federalism in improving resources management to achieve equilibrium development on the shadow of federal local governance in the Sudan (2012-2021).

Dr. OMAR ABDULLAH JUMMA ABDULLAH and Dr. HOWYDA ELTAHIR HASSAN TAHA

Ministry of finance and economy and man power- General Administration of Development planning- Elobied- Sudan.

Abstract: This study taken up the role of fiscal federalism in improving resource management to achieving balanced development in the shade of federalism regional governance in the Sudan, the significance of the study originate from attempting to analysis and interpret the relations between political federalism and fiscal federalism on the shadow of regional demands escalates with cadence to redistribute national fiscal resources between central and regional vertical and horizontal levels. The main question of this study centric in what is the role of fiscal federalism in improving resources management to achieving balanced in the shadow of federalism regional governance in the Sudan? Beside sub questions includes: what is reallocation standards of resources vertically and horizontally among variably governance levels? What is a reallocation standard of development projects, public services and compensation agricultural tax between central and regional governments? This study supervene the analytical descriptive method, beside cause study and comparative, in attempting to answering the questions and to probation the hypothesis. The study aiming to describe and analysis the role of fiscal federalism in improving resource management to achieving balanced development in the shade of federalism regional governance in the Sudan, through analyzing the vertical and horizontal standards to reallocation of fiscal resources between central governance and regionals, and between the regional governance, according specific agreed standards. The study depend on scanted hypothesis: there is positive correlation between rigorous commitment by vertical and horizontal reallocation standards of fiscal resources to achieve equilibrium development sectoral and regionally in the Sudan. At the end the study reached to specific conclusions highlighted: adoption agreeing standards upon equity for all for distributing national wealth revenues between governance levels adequately, to ensuring non- gouging with it must to devolve regional governance authorities to all the governance levels through the constitutional mandating not with another. The study reached too many recommendations spotlighted: bridging the gaps of chronic development disparity sectorally and regionally through financed studied programming osculate ordinary people's lives directly.

Keywords: fiscal federalism, resources management, equilibrium development, federal local governance.

دور الفيدرالية المالية في تحسين إدارة الموارد لتحقيق التنمية المتوازنة في ظل الحكم المحلي الفدرالي في السودان

خلال الفترة من 2012م-2021م

1/ د/عمر عبدالله جمعة - وزارة المالية والاقتصاد والقوي العاملة شمال كردفان الإدارة العامة للتخطيط التنموي - الابيض-السودان.

2/ د. هويدا الطاهر حسن طه - وزارة المالية والاقتصاد والقوي العاملة شمال كردفان الإدارة العامة للتخطيط التنموي - الابيض - السودان

المستخلص:

تناولت الدراسة دور الفيدرالية المالية في تحسين إدارة الموارد لتحقيق التنمية المتوازنة في ظل الحكم الاقليمي الفدرالي في السودان ، وتنوع أهمية الدراسة من محاولتها لتحليل وتفسير العلاقة بين الفدرالية السياسية والفدرالية المالية في ظل تنامي المطالب الاقليمية بوتيرة متسارعة لاعادة تقاسم الموارد المالية القومية بين المركز والولايات راسيا واقفيا. وتتمحور الاشكالية الاساسية للدراسة في الاجابة على التساؤل الرئيسي بجانب الاسئلة الفرعية، والسؤال الرئيسي هو: ماهو دور الفدرالية المالية في تحسين ادارة الموارد لتحقيق التنمية المتوازنة في ظل الحكم الاقليمي الفدرالي في السودان؟

بجانب الاسئلة الفرعية من شاكلة، ماهى معايير التخصيص الرأسى والافقى للموارد بين مستويات الحكم المختلفة؟ ماهى معايير تخصيص المشاريع التنموية والخدمات العامة والتعويض الزراعى بين المركز والولايات؟

اتبعت الدراسة **منهج** الوصف التحليلى والمقارنة ودراسة الحالة فى محاولتها للاجابة على تساؤلاتها واختبار فرضيتها، **وتهدف** الدراسة الى وصف وتحليل دور الفدرالية فى تحسين إدارة الموارد بأنواعها لتحقيق التنمية المتوازنة فى ظل الحكم الاقليمى الفدرالى، وذلك من خلال تحليل معايير التوزيع الرأسى للموارد المالية بين المركز والولايات، وتحليل معايير التوزيع الافقى بين الولايات فيما بينها، ووفقا لمعايير محددة ومتفق عليها. واستندت الدراسة على **فرضية** محددة مفادها: هنالك علاقة ارتباط ايجابية بين الالتزام الصارم بمعايير التخصيص الرأسى والافقى للموارد المالية لتحقيق التنمية المتوازنة قطاعيا ومناطقيا فى السودان.

وتوصلت الدراسة الى **نتائج** محددة ابرزها: تبنى معايير متفق على عدالتها للجميع لتوزيع عائدات الثروة القومية بين كافة مستويات الحكم ، ولضمان عدم التلاعب بها يجب ان يتم نقل سلطات الحكم الاقليمى لكافة مستويات الحكم عن طريق التحويل الدستورى وليس غيره. وتوصلت الدراسة لعدة **توصيات** ابرزها: تجسير فجوات التفاوت التنموى المزمنا قطاعيا ومناطقيا من خلال برامج مدروسة وممولة تلامس حياة الناس العاديين بشكل مباشر. الكلمات المفتاحية: الفدرالية المالية، التنمية المتوازنة، الحكم المحلى، ادارة الموارد. المقدمة:

اذا كانت الديمقراطية واللامركزية او الفدرالية هى خارطة الطريق الى الحكم الرشيد فى السودان، فإن ذلك يمثل وجها واحدا لعملة الحكم الرشيد المستدام. ووجهها الآخر هو الاصلاح المالى المتمثل فى عدالة توزيع الثروة القومية. إتضح من حيثيات الدراسة ان قسمة الموارد بين المركز والولايات من جانب، وبين الولايات من جانب آخر، لايشفى غليل الجماعات السكانية التى ترى عدم العدالة فى ذلك التوزيع. ويعود الخلل فى توزيع الايرادات بين المركز والولايات عامة الى عدم وجود معايير شاملة لقسمة الموارد بين كافة مستويات الحكم فى البلاد. فالمعايير التى تم الاعتماد عليها هى معايير محدودة النطاق، فالمركز ينال اكثر من 90% من اجمالى الايرادات القومية، فان ذلك لايقود فقط الى الاستياء الشعبى من ضالة نصيبه من السلع والخدمات، بل انه يفترن بعدم الاستقرار السياسى فى الخرطوم.

مستوى الحكم الفدرالى ينال نصيبه من الايرادات القومية وفقا لمعايير محددة ، وكذلك الولايات تنال نصيبها من الايرادات القومية وفقا لمعايير محددة ، اما المحليات والاداريات فلا توجد معايير متوافق عليها لقسمة الموارد بينها ومستويات الحكم الاعلى (المركز والولايات). وهذا الواقع هو الذى يجسد عدم التوازن المزمنا فى تمويل التنمية والخدمات الاجتماعية فى مستويات الحكم الادنى (المحليات والاداريات)، ومن المأمول ان يتم التراضى على معايير ومؤشرات اكثر عدلا وانصافا بين كل مستويات الحكم السائدة حاليا والمنشودة فى المستقبل، فى ظل الحكم المحلى الفدرالى.

ان عدم التوازن التنموى بين الولايات اصبح حقيقة مجسدة وشاخصة على واقع الحياة اليومية لدى الناس العاديين فى انحاء القطر المختلفة، ومن الاسباب التى تفاقم ذلك الواقع المرير هو عدم الاعتراف بواقع التفاوت التنموى حيننا من الدهر، ويتعدى الامر انكار واقع التفاوت التنموى بوجوده المتعددة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا ونفسيا، الى محاولات القفز على ذلك الواقع المأزوم من خلال تبنى استراتيجيات تجزئة الحلول التى افضت الى تكريس واقع الحرمان والغبن التنموى بدلا من معالجته، وفق منظور شمولى يستوعب كل ابعاد ظاهرة التفاوت التنموى. وعلى اختلاف الحقب السياسية لقد تم تجزئة الحلول لقضايا الحرمان التنموى، الشئ الذى فاقم مؤشرات التنمية المتوازنة حتى صارت هى جوهره قضايا التنازع بين كافة الفرقاء على مر الحقب.

تناولت الدراسة موضوع: دور الفدرالية المالية فى تحسين ادارة الموارد لتحقيق التنمية المتوازنة فى ظل الحكم المحلى الفدرالى. **وتهدف** الدراسة الى وصف وتحليل دور الفدرالية المالية فى تحسين إدارة الموارد بأنواعها لتحقيق التنمية المتوازنة فى ظل الحكم المحلى الفدرالى، وذلك من خلال تحليل معايير التوزيع الرأسى للموارد المالية بين المركز والولايات، وتحليل معايير التوزيع الافقى بين الولايات فيما بينها، ووفقا لمعايير قسمة الموارد المالية المتبعة من قبل مفوضية تخصيص ومراقبة الايرادات المالية القومية السابقة، ومن خلال تقييم وتوصيف مدى الالتزام بمعايير التوزيع الافقى والرأسى فى التحويلات المالية للولايات. وتتبع **اهمية** الدراسة فى سعيها لتحليل وتفسير العلاقة بين الفدرالية السياسية والفدرالية المالية فى ظل تنامى المطالب المحلية بوتيرة متسارعة لاعادة تقاسم الموارد المالية القومية بين المركز والولايات

راسيا وافقيا، حيث أصبحت المطالبة باعادة تقاسم الثروة القومية والسلطة السياسية أحد البنود الثابتة فى اتفاقيات السلام بين الحكومة المركزية والجماعات المسلحة والمدنية.

تركز الدراسة على فرضية اساسية مفادها: إن هنالك علاقة ارتباط ايجابية بين الالتزام الصارم بمعايير التوزيع الراسى والافقى للموارد المالية وفرص الوصول للتنمية المتوازنة قطاعيا ومناطقيا. وتحاول الدراسة الاجابة على تساؤلات محددة هي: ماهو دور الفدرالية المالية فى تحسين إدارة الموارد لتحقيق التنمية المتوازنة فى ظل الحكم المحلى الفدرالى؟ ماهى مؤشرات التنمية غير المتوازنة؟ ماهى معايير التوزيع الراسى للايرادات المالية القومية بين المركز والولايات؟ ماهى معايير التوزيع الاقوى للايرادات المالية القومية بين الولايات؟ ماهو اثر الالتزام الصارم من قبل مستويات الحكم جميعها (المركز،الولاية، المحلية،الادارية) بمعايير القسمة الراسية والافقية للموارد المالية القومية على تحقيق التنمية المتوازنة؟

وتحاول الدراسة الاجابة على تساؤلاتها وفرضيتها من خلال **مناهج** الوصف التحليلي، ومنهج دراسة الحالة، والمنهج المقارن، والمنهج التاريخي. سوف يتم تقسيم الدراسة الى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة،بالاضافة الي النتائج والتوصيات واخيرا قائمة بالمصادر والمراجع.

المبحث الأول: الاطار النظرى والمفاهيمى

مفهوم ادارة الموارد:

الموارد المقصودة هى الموارد المالية والبشرية والاقتصادية. فمفهوم الموارد المالية يشير الى الاصول المعينة ومدى قابليتها للتسييل مثل النقود واشباه النقود والقروض والودائع والاسهم والسندات والمنح، وهناك أنظمة متطورة لادارة الموارد المالية تهدف الى زيادة الفعالية وتعظيم الفوائد المرجوة. اما الموارد البشرية فيقصد بها الاطر البشرية اللازمة التى تقوم بانجاز الاعمال اللازمة لتسيير العملية الادارية فى المؤسسات العامة والخاصة وفى منظمات المجتمع، وتهتم ادارة الموارد البشرية بوصف وتحليل الوظائف والمهام التى تساعد فى القيام بالادوار المنوطة بالاطر البشرية، من خلال عمليات الاختيار والتعيين والترقية وفقا لاسس محددة، وتساعد فى عمليات ادارة الاداء والتدريب المنشود حسب مقتضى الحال.

بينما يشير تعبير الموارد الاقتصادية الى كل الموارد الطبيعية والاصول التى توفرها الطبيعة، وتعتبر هامة لبقاء الانسان ورفاهيته وبناء حضارته، والموارد الطبيعيةأخذة فى التناقص بفعل الافراط والاهمال فى استخدامها، وتصنف الى انواع عديدة وهى بطبيعتها متنوعة وتمثل الاساس الجذرى للموارد الاخرى، وتتباين الموارد الاقتصادية من حيث كثافة وجودها فى المناطق الجغرافية المختلفة. والعبرة فى مضمار التنمية المتوازنة والمستدامة دوما تكون، بطرق استغلال تلك الموارد سواء الموارد المالية او البشرية او الاقتصادية حسب الهدف والقصد من استراتيجية ادارة الموارد بانواعها المختلفة.

مفهوم التنمية :

ان التنمية هى عملية تغيير الواقع الاقتصادى للأفراد والجماعات والمجتمعات الى الافضل من حيث الدخل المالى، هذا الوضع ساد حيناً من الزمن عقب نهاية الحرب الباردة، وفى بداية التسعينات برز الى السطح مدلول جديد للتنمية ، وذلك بتضمين البعد الانسانى فى التنمية ، واصبح يشار الى التنمية بانها عملية مستمرة ينتج عنها زيادة الدخل وتحسين نوعية مؤشرات الصحة والتعليم للانسان، والحال كذلك، فان التوازن التنموى يشير الى مراعاة كافة الابعاد فى عملية التنمية (التحسين المستمر) والتوازن المقصود هو توازن قطاعى (زراعى ، خدمى، صناعى)، وتوازن مناطقى/ اقليمى/جهوى (كل المناطق/ الاقاليم /الجهات) مع مراعاة النوع الاجتماعى فى عمليات التنمية.

التنمية القومية:

هى قدرة الدولة والمجتمع على تحسين الرفاهية الاجتماعية لشعبها من بين قضايا أخرى،مما يوفر لهم ظروف عمل ممتازة ،وفرص عمل محددة،والحصول على التعليم،السكن اللائق والصحة والتوزيع العادل للثروة الوطنية على جميع سكانها دون استثناء أو شروط. لئن يكون مثل هذا الوضع ممكناً إلا من خلال تنفيذ مجموعة من السياسات التى من شأنها تسهيل النمو الاقتصادى بطريقة متوازنة وعادلة لكل مكون ،وهناك مسألة أخرى لا مفر منها فى التنمية هي أنه يجب احترام الثقافة والتقاليد التى يعترضها المجتمع تماماً. من الثابت أن الدولة المتقدمة ستكون دولة وصلت إلى مستوى من

النمو في جميع مجالاتها تقريباً، السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، من ناحية أخرى تلبية الاحتياجات الداخلية وتوفير رفاهية واسعة للأعضاء الذين يشكلون المجتمع⁽¹⁾.
اللامركزية والمفاهيم المتداخلة :

يتعذر تناول " اللامركزية "، كفكرة وكمنهج، دون التعرض الى المصطلحات المتداخلة معها والقنوات المنقولة بواسطتها الى حيز التنفيذ، مثلما يتعذر تناول بافعال المحيط الفكرى الذى أسبغ على اللامركزية شكلها ومضمونها. فاللامركزية كثيراً ما تتداخل، مع بعض المصطلحات كالفدرالية (اوالاتحادية) وكالحكم المحلى او الاقليمى او الشعبى، مثلما تتداخل مع وسائل نقل السلطة لممارستها لامركزيا مثل التفويض والتحويل. هذا من جانب. ومن جانب آخر فلا مناص من مناقشة اللامركزية وأخذها في سياقها التاريخي والحضاري في بيئة نشأتها الاولى في بعديها النظري والتطبيقي.

ومن محاولات توصيف اللامركزية ما اورده (د. اكرم الياصرى) عن اللامركزية بقوله: اذداد الاهتمام بمفهوم اللامركزية منذ أواخر القرن العشرين نتيجة للمتغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التى شهدها العالم. واللامركزية لا تعد هدفاً في حد ذاتها وانما هى فلسفة وأداة تنموية تمكن البشر من المشاركة في صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بتنمية مجتمعاتهم بما يعود عليهم بالفائدة، فاللامركزية معنية أساساً بنقل السلطات والصلاحيات من المستويات المركزية الاعلى الى المستويات المحلية الادنى.

اللامركزية عامة هى نقل السلطة بعيدا عن المركز لتمارسها هيئات ومنظمات داخل اطار الدولة القومية. وهذا النقل قد يكون بواسطة الدستور، وفي هذه الحالة فان اللامركزية تكتسب صفات الفدرالية او الكنفدرالية ويكون الدستور وليس القانون او القرار الادارى هو واسطة توزيع السلطة بين المركز والوحدات الادارية داخل الدولة. (2) وقد يكون النقل بواسطة تشريع قانونى فنحن في هذه الحالة بازاء وسيلة تسمى "التحويل" (Devolution) يكون أقل قوة من النقل بواسطة الدستور، لان المشرع بمقتوره إلغاء التشريع او تعديله بدون مشقة يواجهها كما في حالة النقل الدستوري للسلطة. وقد يكون نقل السلطة بواسطة "التفويض" (DE concentration) وهى حالة حالة يفوض المركز سلطاته لافراد او هيئات تابعين له على المستويات الادارية داخل الدولة. ويسهل على المركز استرداد ما فوضه من سلطات بقرار ادارى، مع مراعاة ان المجتمعات المحلية تميل عادة الى مقاومة مصادرة المركز للسلطة التى منحت لها ولو كان بالتفويض.
اللامركزية والفدرالية :

ومثلما ان التعريف اللفظي للامركزية هو محل خلاف بين المعرفين ، فان الاختلاف حول ما تعنيه الفدرالية هو اكثر تعقيدا. فقد جاء في بعض التعريفات القول بان كلمة فيديرا مشتقة من اللاتينية وتعنى الثقة وكلمة فويدوس تعنى الاتحاد، وهو نظام سياسى ضمن طابع دستوري يضمن تقسيم الحكم السياسى بين المستويات السياسية المختلفة (مركزى واقليمى)، وعلى كل حال فان التقسيم الدستوري للسلطة بين المستوى المركزى والاقليمى يظل فارقا بين الفدرالية وما عداها من انواع اللامركزية . ومما يجدر ذكره ان استخدام الدستور كوسيلة لتوزيع السلطات ينتج عنه خلق دولة اتحادية (Federal) او دولة موحدة (Unitary).

فغالبية دول العالم من حولنا اليوم هى دول موحدة ، يعطى الدستور فيها المؤسسة المركزية حق الولاية المطلقة على الارض والشعب الذى تحكمه. ولكن لدواعى الواقعية واستحالة ادارة رقعه الدولة الارضية من مركز واحد تلجأ المؤسسة المركزية الى " تحويل "سلطاتها بواسطة التشريع القانونى او تفويضها بالقرار الادارى لتمارسها هيئات أخرى داخل اطار الدولة. وفي هذه الحالة بازاء "إنشاء " أنظمة حكم محلى على المستويات الادارية الاقليمية او الولاية او المحلية. ومما يجدر ذكره ان مسمى هذه الوحدات الادارية (اقليم ، ولاية ، محافظة ، مركز ، محلية ، ... الخ) بحد ذاته لا يكسب نظام الحكم صفة الدولة الفدرالية او الدولة الموحدة والذى يكسبها هذه الصفة هو عما اذا كان النقل للسلطات قد تم بموجب الدستور او القانون او القرار الادارى.(3)

¹ <https://ar.facts-news.org/taaryf-altmy-alotny> بتاريخ 2023/3/16

² - آدم الزين محمد، " اللامركزية وقضاياها وتطبيقاتها فى السودان -من منظور الحكم الرشيد"، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، فبراير 2011، ص 10.

³ -آدم الزين محمد، المصدر السابق.

اللامركزية والكفدرالية:

إذا كانت الرغبة بين الولايات في الدولة الواحدة تقود الى تكوين دولة اتحادية او فدرالية، فان ذات الرغبة بين الدول ينتج عنها اتحادا كنفدراليا . ولكن في بعض الاحيان يتعذر التفريق بين ماهو فدرالى وما هو نظام كنفدرالى. فالاتحاد الاروبى مثلا كيان كنفدرالى تنال عضويته غالبية الدول الاروبية، دون ان تتنازل أي دولة منه عن سيادتها. والكنفدرالية تعطى مكونات الاتحاد، دولا او أقاليم قدرا من اكبر من السيادة لا تتمتع به في حالة الفدرالية. نظام الحكم في كندا مثلا نظام حكم اتحادى بالنسبة لسائر الولايات. ولكن ولاية كيويك تتمتع باستقلالية اكبر تجعل العلاقة بينها والاتحاد الاكبر علاقة الاتحاد الكنفدرالى اكثر منها مجرد علاقة فدرالية. الوضعية التى كان يتمتع بها جنوب السودان منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل فى العام 2005 وحتى قرار الانفصال المعلن فى يناير 2011 كانت نوعا من الكنفدرالية، وان لم تسم كذلك.

والامارات العربية المتحدة مثال اكثر وضوحا للكنفدرالية لان الامارات هى بمثابة دولة قائمة بذاتها قررت خلق تحالف كنفدرالى بينها جعلها اشبه بالدولة الواحدة منها الى الدول المتعددة.(1)

ان تجارب السودان اكثر وضوحا فى التفريق بين ماهو نظام موحد وآخر فدرالى وثالث كنفدرالى وان لم يستختم السودان ذات المصطلحات فى تجاربه المختلفة. فالاتفاق الذى أبرم بين شمال السودان وجنوبه فى (1972) المشهور باتفاقية اديس ابابا، خلق نوعا من الفدرالية منح جنوب السودان بموجبه حكما ذاتيا. ان تجارب السودان فى التصدى لمشكلة جنوب السودان تراوحت بين: الدولة الموحدة (قبل 1972)، الدولة الفدرالية (1972-1983)، الدولة الكنفدرالية (2005-2011)، الدولتين المستقلتين (9 يوليو 2011). ان الحديث عن الانظمة الفدرالية لا يكتمل دون ان نشير الى نموذجي الفدرالية المتماثلة (Symmetrical) وغير المتماثلة (Asymmetrical). ففى الحالة الاولى تتماثل الولايات فى سلطاتها واختصاصاتها، بينما لا تتماثل فى الحالة الثانية.

على ان غالبية الانظمة الفدرالية هى من شاكلة المتماثلة. ويقف النظام الكندى اوضح مثال للفدرالية غير المتماثلة لان ولاية كويك تنفرد عن سائر الولايات بوضعية تجعل علاقتها بالمركز أشبه بالكونفدرالية منها بالفدرالية . مثال آخر لعدم المماثلة فى الاختصاصات التى تعكسها التجربة السودانية للفترة (2005-2011). فى هذه الفترة فان جنوب السودان كان يتميز عن الشمال فى خاصيتين. الاولى هى انه كان يتكون من اربعة مستويات ادارية هى: (المركز، الاقليم، الولاية، المحلية)، فى مقابل ثلاثة مستويات فى الشمال هى: المركز، الولاية والمحلية. الخاصية الثانية هى ان الاقليم فى جنوب السودان كان يتمتع باختصاصات منفردة تجعل نظام الحكم أشبه بالكنفدرالية منه الى الفدرالية(2). وحالة السودان تعطينا مثلا آخر لعدم التماثل حتى فى الدولة الموحدة فى الفترة من (1972-1983) كانت علاقة الحكم الذاتى فى جنوب السودان مع المركز أشبه بالفدرالية ، فى حين ان السودان كان دولة موحدة.

اللامركزية والحكم المحلى:

والحكم المحلى هو الاخر يكتنفه الغموض فى حالة محاولات التعريف اللفظى، على سبيل المثال لا الحصر فقد حاول كمال علاونه، أستاذ العلوم السياسية تعريف وتوصيف الحكم المحلى بقوله: ان الحكومة المحلية هى الحكومة المحددة لمنطقة محلية معينة ومصنفة كجزء من الوحدة السياسية الرئيسية كالامة او الدولة وفى النظام الانجليزى فان الوحدات المنتخبة يطلق عليها اسم المجلس المحلى. أما الادارة المحلية فتعنى ادارة الشئون للمناطق والوحدات الادارية فى البلاد بواسطة المواطنين المحليين فى ظل اشراف ورقابة السلطة المركزية، فيعطى بموجب نظام الادارة المحلية كنظام لا مركزى صلاحيات ومهام واختصاصات محددة تتعلق بقضايا تهم المواطنين فى هذه الوحدة الادارية الواحدة من البلاد ضمن حدود الدستور والقوانين العامة فى البلاد. وتتركز تلك المهام والادوار والاختصاصات فى الشئون الادارية والخدمية

1 - ميرغنى عبالعمال حمور، الحكم المحلى والقاعدة الشعبية، فى بلقيس بدرى وآخرون، الفدرالية فى السودان بين التحديات والتطبيق، سبتمبر 2009، معهد دراسة المرأة والنوع والتنمية، جامعة الاحفاد للبنات.

2 - عوض السيد الكرسنى، دراسات فى تجربة السودان الفدرالية، مطبعة جامعة الخرطوم، ط1، 2001.

كادارة المرافق العامة كالماء والكهرباء والاسواق وتنظيم الشوارع واعداد المخططات الهيكلية للمنطقة المعنية ومراقبة البناء والعمران . وتكون هذه النشاطات تحت اشراف السلطة المركزية.(1)

فى كتابه بالانجليزية (الحكم المحلى والادارة فى السودان) للعام 1974 وصف جون هاوول الحكم المحلى بانه نقل سلطات مؤصلة (Inherent Powers) لتمارسها هيئات محلية تنال رضا المواطن المحلى، والحكم المحلى بهذا التعريف يمكن ان يشمل نظام الادارة الاهلية فى السودان ، لان غالبية هذه المؤسسات كانت تمارس اختصاصات مؤصلة، أهمها حماية أموال وأرواح المواطنين وفض النزاعات بينهم، ومن بعد ذلك القيام بجمع الضرائب للدولة، وممارسة السلطات الادارية والقانونية. ورجال الادارة الاهلية كانوا مقبولين لدى اتباعهم أى توافر شرط القبول، لان رجال الادارة الاهلية على وجه العموم يمتون بصلة القربى لدى اتباعهم ولكن يتميزون عن الاخرين بحوزتهم على ثلاثة مصادر للقبول هى : القوة الروحية، القوة المادية والقوة القهرية.(2)

الفدرالية المالية :

تقوم الفدرالية المالية بدراسة الادوار الخاصة بالحكومات وتفاعلها داخل الانظمة الفدرالية، مع التركيز بشكل خاص على جمع الايرادات وإقتراضها وإنفاقها. كما انها تتفحص عمل وأداء هذه الانظمة وتحاول تقديم قاعدة تستند الى مجموعة من المبادئ لتقييم تلك الانظمة. كما يمكن ان تكون دراسة الفدرالية المالية هامة ايضا للترتيبات المالية فى انظمة الحكومات منقولة السلطات والتي لا تكون ذات صبغة فدرالية خالصة. تختلف الاتحادات الفدرالية فيما بينها من حيث اصولها التاريخية وعدد الوحدات المكونة لها ومؤسساتها التنفيذية والتشريعية وانظمتها الانتخابية والحزبية، وتوزيع السلطات فيها. وتتحدد سمة النظام المالى الفدرالى طبقا لهوية الاطراف التى تقوم بجباية الايرادات، وتقاسمها وانفاقها بين الحكومات المركزية والاقليمية، وكيف يتم ذلك، وكمية هذه الايرادات والغاية من جبايتها. وقد تكتسب كل هذه العوامل أهمية خاصة عند النظر الى الترتيبات المالية داخل الاتحادات الفدرالية.(3)

مقومات الفدرالية المالية:

فى الدول النامية التى تعرضت للحكم الاجنبى فان الموارد الفاعلة وضعت بصورة فاعلة فى يد الحكومة المركزية ولم يترك للاقاليم إلا الضرائب المباشرة على الاوعية الضريبية غير المتطورة وبما ان هذه الدول لايزال اقتصادها يستند الى حد كبير على ضرائب الوارد والصادر وعلى ميناء واحد او مينائين للتصدير والاستيراد، وبما ان السلطة المركزية تحتكر عادة حتى الموارد الموجودة فى الاقاليم، فان واقع الحال يؤكد بأن الموارد الحقيقية هى بيد الجهاز المركزى للدولة، ومن هنا يبرز التحدى الحقيقى للنظام الفدرالى المالى حول كيفية قسمة الموارد بين المستوى الاتحادى والمستوى الولائى وكيفية تحقق العدالة بين الولايات فى الخدمات والتنمية.(4)

حتى الدول ذات الاقتصاديات المتطورة كالولايات المتحدة لديها قانون عن إعادة تقسيم الموارد (revenue sharing) تراضت عليه الولايات الفقيرة والغنية، ولدولة نيجيريا قانون مماثل أجمعوا عليه فى كيفية قسمة الموارد آخذين فى الاعتبار ان الحكومة المركزية هى التى تحصل عائدات النفط الذى يشكل الدعامة الاساسية فى تمويل الخدمات والتنمية. وغنى عن القول ان الفدرالية السياسية بدون مقومات الفدرالية المالية تجعل النظام كله حبرا على ورق. أى انه وبدون توفير الموارد المالية فان كل الاختصاصات التى تتولاها الولايات لن تجد تعبيراً عنها فى الممارسة.

إختصاصات الفدرالية المالية :

1 - محمد أحمد داني، " الحكم المحلى : قراءة جديدة " ، دار النشر بوزارة التربية والتعليم ، الخرطوم ، 2005.

2 - John Howell ,Ibid.

3 - أمينة أبكر عبدالرسول محمد ، " دور نظام الفدرالية وتوزيع الايرادات المالية فى السودان-2002-2015 "، بحث ماجستير غير منشور جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، قسم الاقتصاد، 2018.

4 - على جريقتدى النعيم ، " الفدرالية المالية ودور مجلس الولايات فى الرقابة المالية بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائى ، ص2.

الفدرالية في واقع الأمر هي وجود حكومات إقليمية فاعلة داخل الرقعة الارضية، وتقسّم تلك الحكومات السلطة السياسية والمالية مع المستوى المركزي وفق أسس دستورية يتراضى عليها جميع العناصر المكونة للاتحاد الفدرالي مع الاقرار بتعدد التجارب في الدول الفدرالية فان تقسيم الاختصاصات بين المركز والولاية يمكن إجماله في ثلاثة أنماط:

1- تحديد اختصاصات المستوى الاتحادي وترك ما عداه للمستوى الولائي .

2- تحديد اختصاصات المستوى الولائي وترك ما عداه للمستوى الاتحادي.

3- تحديد الاختصاصات لكل المستويين وتحديد لمن تكون ممارسة السلطات المسكوت عنها.

عادة المستوى الاتحادي تسند اليه الاختصاصات التالية: " القوات المسلحة ، العلاقات الخارجية، سك العملة وإدارة المصارف، إقامة البنية التحتية للتنمية الشاملة والتعدين"، ويترك للولايات عادة الاختصاصات ذات الطابع الاقليمي: القيام بالواجبات الأساسية وهي حماية الارواح والاموال وفض النزاع بين المواطنين والاشراف على الاجهزة التي تقوم بتنفيذ المهام والاختصاصات، توفير السلع والخدمات الاجتماعية (الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية)، اتخاذ القرارات الادارية والمالية اللازمة.(1)

موارد المالية العامة:

هي جميع الموارد المالية التي تدخل الخزينة العامة للدولة وتصبح مصدرا هاما لدخلها ويكون لها صفة الاستمرار والدوام ، وتستخدمها الدولة في الانفاق العام، وتختلف طبيعة هذه الإيرادات من الرسوم والضرائب والمنح والاعانات والاصدار النقدي، وتستطيع الدولة الحصول على هذه الإيرادات لما لها من سيادة على مواطنيها. وتقسّم الموارد حسب مستويات الحكم الى موارد اتحادية وتشمل: إيرادات الجمارك والموانئ والمطارات الدولية، ضريبة ارباح الشركات، ضريبة الدخل الشخصي، ضريبة الدمغة، ارباح المشروعات القومية، رسوم انتاج الصناعات الاتحادية، وضرائب العاملين خارج البلاد، ضرائب المؤسسات والأنشطة الأجنبية بالإضافة الى المنح والقروض والتسهيلات الائتمانية. أما المستوى الولائي فموارده تشمل: ضريبة ارباح الاعمال، رسوم انتاج الصناعات الولائية، ضريبة مبيعات الاراضي الولائية، نظام الخصم والاضافة، المنح والقروض والتسهيلات الائتمانية الداخلية، عائدات التراخيص الولائية. أما موارد المحليات فتشمل: ضريبة العقارات، ضريبة المبيعات، ضريبة الانتاج الزراعي والحيواني، ضريبة العربات، رسوم الانتاج الصناعي والحرفي المصدق محليا، بالإضافة لعائدات الاستثمارات التي تساهم فيها المحلية والدعم الاتحادي والاقتراض والاسهام الشعبي والرسوم ولايرادات الاخرى .

المبحث الثاني - الاطار التطبيقي

يتناول الاطار التطبيقي لدور الفدرالية المالية في تحسين إدارة الموارد لتحقيق التنمية المتوازنة في ظل الحكم المحلي الفدرالي المنشود في المستقبل في السودان. ويتضمن الاطار التطبيقي .

جدوى اللامركزية للسودان:

ان جدوى اللامركزية لا تقتصر على تفادي سلبيات المركزية، بل ان اللامركزية تقتزن بكثير من المبررات والاداء الجيد. هناك نوعية من الخدمات تقدم من الافضل ان تقدم وفق تدابير محلية وسط المواطنين ومنحهم المرونة في اتخاذ القرار يمكنهم من ان يكونوا عنصر تغيير للمجتمعات التقليدية، الموظفون أنفسهم يشكلون حلقة اتصال مزدوجة بين المواطنين والدولة، والاهم من ذلك ان اللامركزية تكاد تكون مرادفة للمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وبالمشاركة الشعبية تتحقق مقاصد عظيمة الاهمية تجملها أدبيات الادارة والحكم بعبارة " الحكم الرشيد". ومن مزايا اللامركزية ايضا الاسراع بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومنها رفع كفاءة الاداء الاداري بتطعيمه بالموروث المحلي ومنها تجسيد المعنى الحقيقي للديمقراطية ومنها السير باتجاه الوحدة الوطنية

(الوحدة مع التنوع) التنمية السريعة والوحدة الوطنية تشكلان ما يعرف في الدول النامية ب(بعقيدة التنمية). (2)

اللامركزية نفسها يمكن ان تصبح مصطلحا فضفاضاً ان لم تربط بمقاصدها ، وما دمننا بصدد نقل وممارسة السلطة على المستويات دون المركز، فان اللامركزية تتجسد في الادارة الحقلية من جانب والحكم المحلي من جانب آخر. على انه

1 - آمنة أبكر عبدالرسول محمد ، مصدر سبق ذكره.

2 - أبكر عمر أبكر ، تحديات تطبيق النظام الفدرالي ، في بلقيس بدرى وآخرون ، مصدر سبق ذكره.

صار واقعا مضطربا الآن ان تجد ان اللامركزية تجمع بين الادارة الحقلية والحكم المحلي. فالادارة الحقلية في مجملها هي نقل السلطة بعيدا عن المركز ليمارسها مندوبون للمركزية تابعون له، منفذون لسياساته وتتخذ شكلين هما: بالاقليم لتقوم بتقديم خدمات متخصصة ولا يوجد رابط بين تلك الوحدات المختلفة.

- شكل الادارة المحافظة (Prefectural System) وهي ان تقوم الحكومة المركزية بتعيين ممثلين لها على مستوى الرقعة الارضية، يكون مشرفا على الحكم المحلي داخل نطاقه الجغرافي. وهناك نوعان من الادارة المحافظة: نوع المحافظ محدود الصلاحيات ونوع المحافظ شامل الصلاحيات.(1). في هذا المبحث سوف يجرى توصيف معايير تخصيص الموارد المالية رأسيا بين " الحكومة المركزية وكل الولايات/الاقليم " وأفقيا بين " الولايات/الاقليم " فيما بينها، بجانب تحليل الكيفية التي يتم بها توزيع المشاريع التنموية والخدمية بين الاقاليم من قبل المركز، فضلا عن وصف وتفسير التحديات الحاسمة لادارة الموارد بانواعها وتحليل فرص الوصول للتنمية المتوازنة في ظل الحكم الاقليمي الفدرالي. التخصيص الرأسي والافقي للموارد المالية :

في كل بقاع العالم يتجمع لمستوى المركز موارد مالية اكبر من الوحدات الادارية الدنيا (الوسط والقاعدة). بالنسبة للدول النامية فقد اثبت هارولد الدرفير في كتابه البذري (الحكم المحلي في الدول النامية) ان المستوى المركزي احتفظ بافضل المصادر الايرادية (كالضرائب غير المباشرة ، ورسوم الصادر والوارد، وايرادات السلع الحيوية المحتركة)، وترك للمستوى الوسيط والادنى مصادر ايرادية عسيرة التحصيل وقليلة المردود. وفي حالة السودان فان المركز صار في حوزته الحصول على ضرائب الصادر والوارد عبر الموانئ البحرية والجوية والبرية، وايرادات السلع الحيوية مثل السكر والوقود بالإضافة الى الضرائب غير المباشرة ، بجانب عائدات النفط والذهب والمعادن الاخرى.(2)

بالمقابل فان المستوى الوسيط والادنى تركت له ضرائب الاملاك الزراعية والحيوانية وهي ممقوته لدافعها ، ويسهل التهرب منها او التلاعب بها ، مما يجعل مردودها ضئيلا في خاتمة المطاف. ازاء كل ذلك فان الحكومة المركزية في السودان درجت منذ فترة الحكم الاجنبي على تقديم العون المالي للوحدات الادارية لتقوم بدورها في تقديم السلع والخدمات للمواطنين بالاصالة وانابة عن المركز. ولقد مرت التحويلات والاعانات المركزية للاقاليم والمحليات بثلاث مراحل هي:

1-مرحلة المنح والهبات الى ما قبل 2005.2. 2- مرحلة الدعم المركزي للولايات ممثلة في صندوق دعم الولايات (2005-2007). 3- مرحلة قسمة الموارد المالية -مرحلة مفوضية تخصيص ومراقبة الايرادات المالية (2008-2018)، قامت المفوضية بتحديد المعايير لقسمة الايرادات بين الولايات ، اهمها ما جاء في ورقة أعدها السيد محمد على حسن رئيس المفوضية (قدمت في قاعة الصداقة مارس 2011)لقد حددت الورقة معايير التخصيص الافقي للتحويلات الجارية لعام 2011 على انها تشمل: (3)

1-السكان 2- المتطلبات الزراعية 3- الامن 4- التعليم 5- الصحة 6- الاداء المالي 7- مسافة الولاية من المركز والميناء 8- الايرادات بخلاف الايرادات المحلية. هل المعايير اعلاه حققت العدالة في التوزيع من منظور نصيب الفرد في ولايته مقارنة بنصيب قرينه في الولايات الاخرى؟ يبدو التفاوت واضحا بين انصبة الافراد في ولايتهم المختلفة ، كما في الجدول 2 ادناه:

معيار التخصيص الرأسي:

يقصد بالمعيار الرأسي توزيع الموارد المالية من الحكومة الاتحادية من جهة وبقية مستويات الحكم منجهة اخرى ، وتوزيع الموارد المالية رأسيا يتم عادة وفقا لتوزيع السلطات والصلاحيات والاختصاصات لمستويات الحكم المختلفة. وتوزيع السلطات غالبا ما يكون وفق الدستور.الهدف من القسمة الرأسية هو تمكين جميع مستويات الحكم من القيام بالتزاماتها ، اذ ان فشل أي مستو من مستويات الحكم في أداء واجبه قد يؤثر مباشرة في أداء المستويات الاخرى.يركز

1- آدم الزين محمد ،ص 33 ، مصدر سبق ذكره.

2 - ابراهيم منعم منصور، الفدرالية المالية ، في بلفيس بدرى واخرون ، مصدر سبق ذكره.

3 - نفس المصدر السابق.

المعيار الرأسي على تصنيف الواجبات والاختصاصات والسلطات المخولة لكل مستوى من مستويات الحكم فى الدستور فى محاور اساسية حسب وظائف الدولة ، النظر فى نصيب كل مستوى من مستويات الحكم من الاختصاص او الواجب او السلطة فى شكل نسبة مئوية من هذا الاختصاص . نخلص الى ان حساب المعيار الرأسي عادة يتم بتحديد وتصنيف السلطات والاختصاصات فى مستويات الحكم كافة . ثم اعطاء اوزان ترجيحية لكل اختصاص على حدا حسب درجة الاهمية او الحاجة . بالتالى يتم حساب النفقات اللازمة لكل اختصاص حسب مجموع الاوزان الترجيحية التى تحصل عليها . معايير التخصيص الافقى:

جاء انشاء الصندوق القومى لدعم الولايات فى العام كآلية منوط بها ترسيخ دعائم الحكم الاتحادى وارساء العدالة بتحقيق التوازن التنموى بين الولايات وازالة الفوارق المتمثلة فى تركيز التنمية فى ولايات معينة ، وترتب على ذلك وضع معايير لتحقيق التوازن عبر توزيع الدعم الجارى المقدم للولايات وبدأ تطبيق المعايير فى العام 1998 ، حيث اعتمد الصندوق على تسعة معايير واعطى كل معيار وزن ترجيحي بمجموع قدره 100 لكل المعايير وهى:

1- معيار الاداء المالى 20 درجة ، 2- معيار الكثافة السكانية 10 درجة ، 3- معيار الموارد الطبيعية 10 درجة ، 4- معيار الموارد البشرية 10 درجة ، 5- معيار البنيات التحتية 10 درجة ، 6- معيار التعليم 10 درجة ، 7- معيار الصحة 10 درجة ، 8- معيار الامن 10 درجة ، 9- معيار متوسط دخل الفرد 10 درجة . وفقا لهذه المعايير التسعة تتم دراسة الحالة المالية لكل ولاية وتعطى الوزن الترجيحي الذى يلائمها .
معايير توزيع الدعم التنموى:

فى اطار المزيد من الدقة فى تنفيذ السياسات الكلية للدولة تم تحويل الدعم التنموى من وزارة المالية والاقتصاد لصندوق دعم الولايات ليقوم بتوزيعه بين الولايات بحسب حاجتها وطبيعة مشكلاتها ولتحقيق ذلك قام الصندوق بوضع معايير لتوزيع ذلك الدعم الذى يقوم على العناصر التالية: 1- الاهمية الاستراتيجية للمشروع 15 درجة . 2- أثر المشروع على الانسان والحيوان 15 درجة . 3- درجة اهمية المشروع 15 درجة . 4- توافق المشروع مع البعد التنموى 15 درجة . 5- المردود الاقتصادى للمشروع 10 درجة . 6- البعد الاجتماعى للمشروع 10 درجة . 7- حجم التكلفة ومقدرة الولاية على تنفيذ المشروع 10 درجة . 8- التوازن الجغرافى 10 درجة .

لقد جرت عملية تحديث متواترة لمعايير التخصيص الافقى للتحويلات الجارية حيث بلغ عدد المعايير الفرعية 23 معيار تضمنتها المعايير الثمانية، حيث جرى تعديل اوزان بعض المعايير ، كما تم اضافة معايير فرعية مثل معيار الولايات الحدودية. تم تحديث مؤشر التعويض الزراعى باعادة تقدير الانتاج الزراعى السنوى بالولايات محسوب مع اسعار المحاصيل والمساحات المزروعة واحوال الامطار والرى ودرجات الحرارة. ايضا لقد تحديث معايير التخصيص التنموى لتغطى سبعة من قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الاساسية.

المبحث الثالث - التحليل والمناقشة

تحديات تطبيق اللامركزية الراشدة فى السودان:

1- تحدى الثقافات السودانية :

هناك ثلاثة أنواع من الثقافات السودانية تعيق التطبيق الفعال للامركزية فى السودان: ثقافة القائد المتسلط، ثقافة الادارى المتلقى، وثقافة المواطن المدعن. فى عام 1937 قام ثلاثة من الباحثين الامريكان باختبار فرضية ان هناك علاقة قوية بين البيئة الاشرافية على الطفل ونوع السلوك الذى يكتسبه الطفل فى سنين التنشئة. قسموا الاطفال الى ثلاثة مجموعات اشرف على كل منهم ادارى مختلف عن الآخرين. المشرف الاول مطلوب منه ان يمثل دور المشرف السلطوى، والثانى دور المشرف الفوضوى، والمشرف الاخير دور المشرف الديموقراطى . وفى ختام التجربة قاموا بقياس نمط السلوك الذى

اكتسبته كل مجموعة. وجدوا ان كل مجموعه ساد بينها نمط السلوك الذى مثله كل مشرف. ثبت لهم بالتجربة ان الانسان وليد بينته.⁽¹⁾

2- تحدي الموازنة المحلية:

بالرغم من غلبة التفويض على التحويل في تجربة اللامركزية في السودان، فقد كان باستطاعة أجهزة الحكم المحلى في السودان ان تكون أكثر فاعلية، لو خصصت لها الموارد الذاتية التي تمكنها من الاعتماد عليها والاستغناء عن التمويل المركزى. ولكن واقع الحال يدل على ان هذه المؤسسات كانت تعتمد باضطراد على التحويلات المالية من الحكومة المركزية.⁽²⁾ التحويلات الجارية التي تدرج في الميزانية العامة لا تساهم في المتوسط وعلى مختلف تشريعات اللامركزية بأكثر من (25%) من الانفاق اللامركزى. الجدول رقم (1) أدناه يوضح هذه الحقيقة:

الجدول رقم (1):

المصروفات الجارية لأجهزة اللامركزية مقارنة بتحويلات الولايات (بملايين الجنيهات)

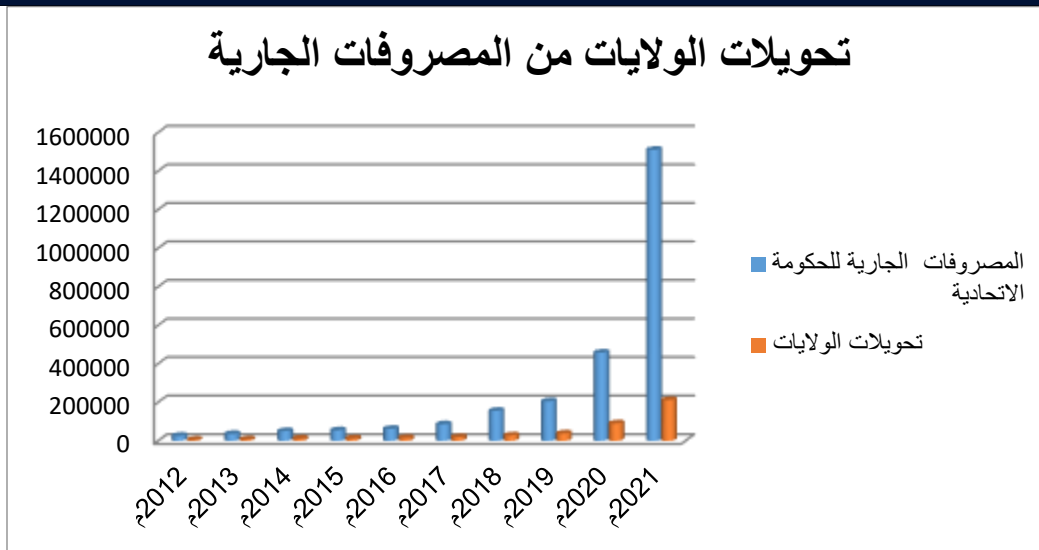
العالم	المصروفات الجارية للحكومة الاتحادية	تحويلات الولايات	نسبة المساهمة
2012م	26,272.1	5,666.1	21.6%
2013م	36,178.4	74,37.6	20.6%
2014م	50,380.1	12,038.7	24%
2015م	54,854.2	12,743.0	23%
2016م	62,195.0	15,483.0	25%
2017م	86,106.0	19,073	22%
2018م	155,796	27,872	18%
2019م	205,318	38,201	18.6%
2020م	457,778	90,350	19.75%
2021م	1,510,321	211,816	14.2%

المصدر : تقارير بنك السودان المركزي 2012م – 2021م

من الجدول أعلاه نجد أن تحويلات الولايات من المصروفات الجارية بلغت مبلغ 5666.1 مليون جنيه خلال العام 2012م بنسبة مساهمة قدرها 21.6% ، اما خلال العام 2013م ارتفعت تحويلات الولايات الي 7436. مليون جنيه وانخفضت نسبة المساهمة الي 20.6% ، اما خلال الأعوام 2014م وحتى العام 2021م نجد أن نصيب الولايات من التحويلات الجارية في تزايد بلغ 12038.7 مليون جنيه و 211816 مليون جنيه علي التوالي . حسب الشكل أدناه:

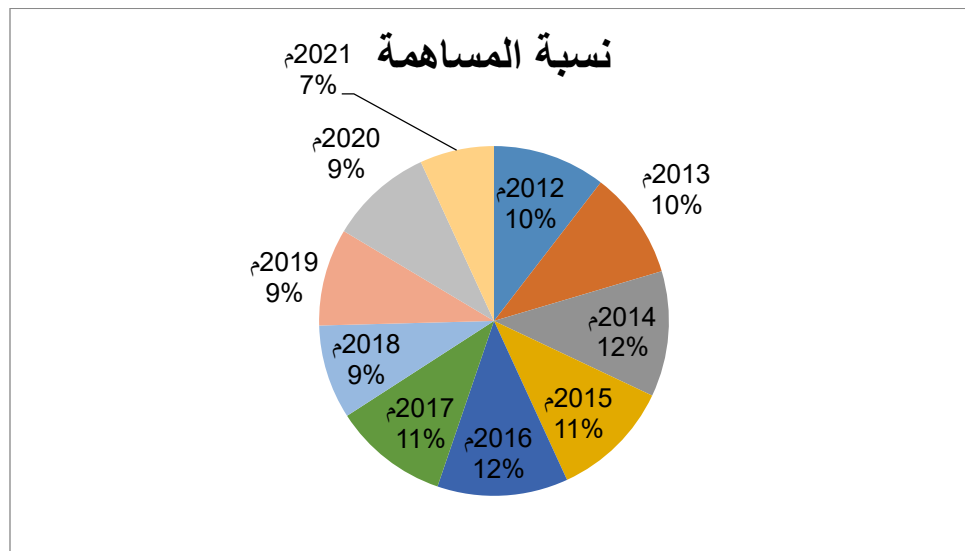
1 - المصدر السابق ، ص 64 .

2 - الهادى عبدالصمد ، السودان بين الاقليمية والحكم الفدرالى ، مؤسسة العين للطباعة ، دولة الامارات ، 1990.



المصدر : الجدول رقم (1)

أما نسبة المساهمة فكانت في تذبذب بين الانخفاض والارتفاع ويعزي ذلك لارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة المحلية.



المصدر : الجدول رقم (1)

3- تحدى عدم كفاية الموارد المحلية:

ان تقاسم الثروة المفضى الى الاستقلال المالى للولايات والمحليات، اصعب تحقيقا من تقاسم السلطة السياسية بالنظر الى التعقيدات المتصلة بمصادر التمويل وغاياته السائدة حتى الآن، وبالنظر الى رغبة المركز فى تقوية قبضته فى الحكم بتسخير الموارد المالية. هناك ثلاث قضايا شائكة تتصل بقسمة الموارد المالية هي:

اولا: الموارد الطبيعية فى السودان ليست موزعة توزيعا متقاربا بين الولايات لاتساع ارض السودان وتباين بيئاته المناخية وتباين سبل كسب العيش فيه من ولاية لآخرى. هناك ولايات محددة تقع فى نطاق القطاع الحديث للزراعة " مروية / آلية" واخرى فى نطاق القطاع التقليدى "مطرى وتربية ماشية"، مما يجعل الولايات تتباين فى طاقتها الضريبية الفعلية والكامنة.

ثانيا: ماهى أسس توزيع المركز للموارد مركزية التحصيل على ولايات السودان المختلفة:

حيث تتم قسمة الموارد المالية في السودان وفق نظام الحكم والذي على ضوءه يتم التعرف على الموارد، كما نجد ان تطبيق النظام الفدرالي اذا صح التعبير استوجب تقسيم الموارد بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات على أسس وقواعد سليمة ومحاولة تراعي فيها مصلحة الاقتصاد القومي ككل في إطار الوحدات الجزئية المكون لها وحتى يتم قسمة الموارد في إطار عادل، ثم النظر إلى مجموعة من المتغيرات بنت عليها الحكومة أساس تقسم الموارد وهي :

حجم الانفاق العام للحكم الاتحادي والولايات، الإيرادات الذاتية للولايات والقدرة على تطويرها، حجم الدعم المركزي للولايات المقدم من الحكومة الاتحادية، الضرائب المركزية، تجربة الدولة ذات النظم الفيدرالية في توزيع الإيرادات، موارد الزكاة، وعليه تم تقسيم الموارد بناء على المتغيرات التي ذكرت آنفا فيما يلي:

الموارد المالية الاتحادية

تكون الموارد المالية الاتحادية على الوجه الآتي¹:

الإيرادات الجمركية وإيرادات الموانئ والمطارات الدولية، ضريبة أرباح الشركات وضريبة الدخل الشخصي ورسوم الدمغة للمعاملات الاتحادية والعبارة. أرباح المشروعات القومية، رسوم إنتاج الصناعات الاتحادية، ضرائب العاملين خارج البلاد وضرائب المؤسسات والمنشآت الأجنبية، أي ضرائب أو رسوم لا تمس موارد الولايات أو موارد الحكم المحلي، المنح والقروض والتسهيلات الائتمانية، الضريبة على القيمة المضافة على أن تخصص 40% من إيراداتها للولايات.

الموارد المالية الولائية

تكون الموارد المالية الولائية على الوجه الآتي²:

حصة من إيرادات الضريبة على القيمة المضافة المحددة نسبتها اعلاه على أن تخصص الولاية منها نسبة يحددها قانون ولائي للمحليات، عائدات التراخيص الولائية، نسبة لا تقل عن 10% من أرباح المشروعات القومية للولايات التي يمتد إليها المشروع وفقاً لما يحدده المجلس الاعلي للموارد، على أن يخصص منها نسبة 10% للمحليات التي يمتد إليها المشروع، أرباح المشروعات الولائية على أن يخصص منها نسبة للمحليات التي تمتد إليها وفق ما يحدده القانون الولائي، المنح والقروض والتسهيلات الائتمانية الداخلية، ضريبة أرباح الأعمال أن يخصص منها للمحليات نسبة 40%، نسبة 40% من ضريبة الإنتاج الزراعي والحيواني المحلي، رسوم الدمغة على المعاملات الولائية.

الموارد المالية المحلية:

تكون الموارد المالية المحلية على الوجه الآتي³:

ضريبة العقارات، ضريبة الإنتاج الزراعي والحيواني على أن يخصص فيها نسبة 40% للولاية، رسوم وسائل النقل البري والنهري المحلي، نسبة من أرباح المشروعات الولائية للمحليات التي تمتد إليها وفق ما يحدده القانون الولائي، نسبة من إيرادات الضريبة على القيمة المضافة المنصوص عليها اعلاه، أي رسوم محلية أخرى.

سياسة تقسيم الموارد المالية في السودان وإمكانية تحقيق التخصيص العادل

- لم يتضح خلال تطور القسمة للموارد بين مستويات الحكم الاتحادي، المعيار الذي قام عليه تخصيص الموارد وقسمتها الراسية بين الحكومة الاتحادية والولاية والمحلية.
- علي الرغم من وجود معايير علمية للصندوق القومي لدعم الولايات للقسمة الأفقية العادلة بين الولايات فان التطبيق شابه بعض العقبات اما لشح الموارد المالية او للضغوط السياسية والنقابية التي تمارس في توزيع موارد الصندوق بين الولايات.

1. قانون قسمة الموارد المالية لسنة 1999 الفصل الثاني المادة 4

2. قانون قسمة الموارد المالية لسنة 1999 ، سبق ذكره المادة 5

3. قانون قسمة الموارد المالية لسنة 1999 ، سبق ذكره المادة 6

- هناك غموض وعدم وضوح في تعريف وتحديد بعض الموارد الاتحادية وكذلك الولائية فمثلا :
أ [رسوم الصناعات الاتحادية لم تحدد غير أن مجلس الوزراء الاتحادي وهو يمثل احد المستويات المعنية بالقسمة اصدر قرارا باعتبار ثلاثة عشر سلعة اتحادية واعطى رسومها للحكومة الاتحادية، وهذا القرار كان ينبغي أن يصدر من جهة محايدة .
- ب[الأراضي والموارد الطبيعية الاتحادية والولائية لم يرد تعريف للأراضي الاتحادية والولائية وكذلك الموارد الطبيعية الولائية والاتحادية¹.
- هناك تعدد في المؤسسات المعنية بأمر قسمة الموارد نشأت بموجب اتفاقية السلام الشامل في 9 يناير 2005م، ودستور السودان الانتقالي لعام 2005م، ثم اتفاقية السلام لدارفور في 5 مايو 2006م، واتفاقية سلام شرق السودان في 14 أكتوبر 2006م مفوضيات لقسمة الثروة في مفوضية البترول ومفوضية الأراضي ثم مفوضية الخدمة المدنية للثروة البشرية ومفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية مختصة بالفيدالية المالية، وأنشأت الاتفاقيات بجانب مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية أجهزة أخرى هي:2: صندوق قسمة الموارد وتنمية الولايات الشمالية، صندوق الإعمار والتنمية لجنوب السودان، الصندوق القومي للإعمار والتنمية، هيئة غرب كردفان للتنمية والخدمات، صندوق إعادة إعمار وتنمية دارفور، صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان وكذلك الصندوق القومي للعائدات للقومية الذي تأتي اختصاصاته على مستويين هما التخصيص والمراقبة فيتم التخصيص عن طريق التوصية لرئاسة الجمهورية وعبرها للهيئة التشريعية بتقسيم الإيرادات السنوية بين وزارة المالية الاتحادية والولايات وهو ما يعرف بالتخصيص الرأسي، ويتم تقويم التوصية قبل إعداد الموازنة السنوية، كما تقوم المفوضية بتوصية أخرى بمعايير تقسيم نصيب الولايات فيما بينها وهو ما يعرف بالتخصيص الأفقي.
- السلطات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والولايات تستلزم انفاقاً مالياً او ينتج عنها إيراد مالي وأيضا لم تحدد كيفية تحمل النفقات بين المستويين ولا كيفية قسمة الإيرادات الناتجة عنها ان وجدت.
- أن الموارد المخصصة لمستوى الحكم المحلي لم تتجاوز كثيرا عما ورد بتقرير لجنة مارشال مع العلم ان السلطات والواجبات المخولة للحكم المحلي عندما اعد تقرير لجنة مارشال كانت محدودة مما أحدث عدم التكافؤ أو تناسب بين الواجبات والاختصاصات التي نزلت الى مستويات الحكم المحلي وبين الموارد المالية المخصصة، لها بالاضافة الي ان دستور 2005 جعل الحكم المحلي سلطاته وموارده شأن ولائي.
- تشابه السلطات والاختصاصات المحولة لكل مستوى من مستويات الحكم في الشأن الضريبي والمالي أدى الى تعدد في مراكز صناعة القرار الاقتصادي وعليه أن السلطات والاختصاصات ذات الطابع المالي تحتاج لتنظيم لضمان وحدة وتناسق السياسات الاقتصادية.

4- تحدى التباين التنموي بين الاقاليم :

من واجب المركز حصريا اقامة المشاريع التنموية التي تمثل العمود الفقري في ترقية حياة السودانيين في مواقعهم الجغرافية المختلفة والحكومات المركزية لم تنتج من تهمة وجهت لسائر الانظمة المركزية التي تولت الحكم في السودان . وكانت ظاهرة التباين التنموي بين الاقاليم ولا زالت سببا في ميلاد الغبن التنموي وبالتالي السياسي لدى الاقاليم التي تعتقد ان نصيبها من مال التنمية والخدمات غير عادل ، مما أدى في بعض الاحيان كما هو في غرب وشرق السودان الى حمل السلاح في وجه الحكومة المركزية، فما هي حقيقة التنمية غير المتوازنة في السودان وما هي مآلاتها؟

5- حقيقة التنمية غير المتوازنة :

¹ <https://www.alrakoba.net>

2. محمد عثمان داود، رؤية حول القسمة العادلة للموارد المالية بين الولايات والمحليات ورقة علمية، 2012م

في عام 1971 إستقدمت حكومة السودان آنذ بعثة من منظمة العمل الدولية بطلب منها لتكون عوناً في تحليل الواقع الاقتصادي في السودان وتقديم المقترحات فيما يتعين ان تفعله حكومة السودان لتحقيق مقاصد ثلاثة كانت مجالات اهتمام الاسرة الدولية: النمو، والعمالة وعدالة توزيع الثروة. استغرق اعداد التقرير وحتى اجازته النهائية بواسطة البعثة ست سنوات. وفي عام 1976 رفعت تقريرها لحكومة السودان ليتزامن مع بداية الخطة السنتية (1976-1982) التي كانت الحكومة بصدد اعدادها ، آملة ان تأخذ الخطة في الاعتبار نتائج الدراسة التي أجرتها البعثة والتوصيات التي خلصت اليها. لقد خلصت البعثة بعد الدراسة المستفيضة الى الحقائق التالية: - (1)

اولاً: ان اقتصاد السودان في مجمله زراعي ولكنه يتصف بالثنائية (Dualism) هنالك القطاع الزراعي الحديث وعماده الزراعة المرورية والزراعة المطرية الآلية من جانب وهنالك القطاع التقليدي وعماده تربية الماشية والزراعة المطرية بدون استخدام الآلة من جانب آخر.

ثانياً: ان القطاع التقليدي يتمثل بصفة اساسية في الاقليم الجنوبي والاقليم الغربية كردفان ودارفور وبعض الجيوب هنا وهناك في اقاليم السودان.

ثالثاً: ان المشاريع التنموية الاقتصادية على مدى السنين الطوال قد تركزت في مناطق القطاع الزراعي الحديث.

رابعاً: ليس فقط المشاريع التنموية بل ايضا المشاريع الخدمية (صحة ، تعليم ، طرق ، مياه ،... الخ) قد تم تركيزها في مناطق القطاع الحديث.

خامساً: ان تركيز التنمية والخدمات بهذه الكيفية قد خلق غبنا تنموياً في مناطق القطاع التقليدي.

سادساً: نحو 75% من العمالة المنتجة تأتي من القطاع التقليدي.

سابعاً: ان مدخلات الانتاج في القطاع التقليدي أقل كلفة منها في القطاع الحديث ومع ذلك فان مدرودو الاستثمار في القطاعين يكاد يتساوى.

خلصت البعثة الي توصية فحواها أنه يتعين علي الخطة السنتية التي كانت الدولة تزمع اعدادها ان تعطي القطاع التقليدي نصيب الأسد

" (The Lions ,s share) كما جاء بالنص في تقرير البعثة

. في العام 1979 نشر آدمز وهاول مقالة في مجلة: Economic Development and Culture Change

بعنوان " تنمية القطاع التقليدي في السودان ". وقد خلاصا الى نتيجة مؤداها ان الخطة السنتية (1976-1982) لم تأخذ بتوصية بعثة منظمة العمل الدولية ، بل واصلت تركيز التنمية والخدمات في القطاع الزراعي الحديث ، مع اعطاء القطاع التقليدي النذر اليسير من مشاريع التنمية المتفرقة هنا وهناك.(2)

لم تكن بعثة منظمة العمل الدولية جهة وحيدة موثوق بها ، تلفت نظر السودان الى ظاهرة التنمية غير المتوازنة وعلاقتها بالغبن التنموي. لقد نشر ديفيد رودن في عام 1974 مقالة بالانجليزية بعنوان: " التفاوت التنموي الاقليمي والتمرد في السودان " في مجلة

The Geographical Review ، المجلد 64 العدد الرابع ، اكتوبر 1974. ربط رودن بين التمرد في جنوب السودان والتخلف التنموي النسبي لذلك الاقليم. اهم من ذلك أثبت رودن حقيقة التركيز التنموي في وسط السودان الذي يرجع الى بدايته الى عهد الحكم الاجنبي الذي كان منحازا الى نظرية التنمية البورية ، وأشار الى نقطة هامة هي ان التركيز التنموي

¹- آدم الزين محمد، نحو تجاوز حالة الاحتراب في دارفور ، مصدر سبق ذكره.

²- International Labour Organization ,Growth Employment and Equity :A comprehensive Strategy for the Sudan,Geneva,1978. (ILO)

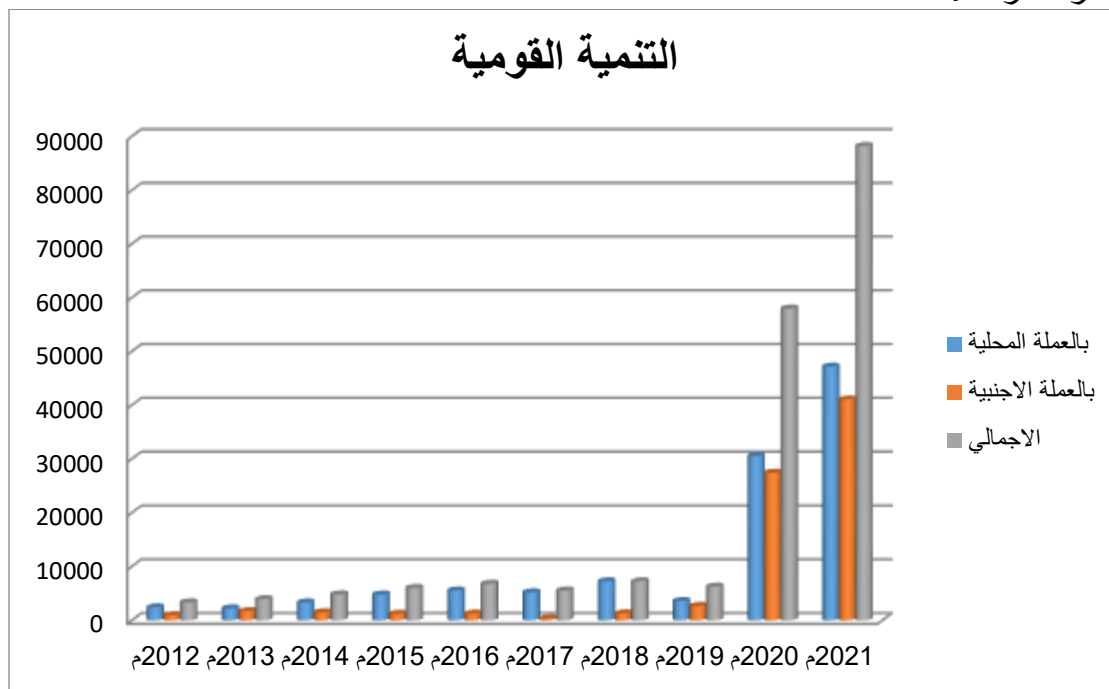
عندما يبدأ في منطقة او منطقتين يصعب الفكك منه إلا بارادة سياسية قوية. وهو يفضى بكل تأكيد الى خلق الغبن التنموى وبالتالي السياسى.(1)
تحويلات التنمية القومية
جدول رقم 2

م2021	م2020	م2019	م2018	م2017	م2016	م2015	م2014	م2013	م2012	
47171	30551	3589	7262	5205	5542.1	4797.2	3344.7	2240.0	2411.8	بالعملة المحلية
41052	27424	2675	1290	344	1252.5	1215.2	1486.44	1692.7	924.8	بالعملة الاجنبية*
88,223	57,975	6,264	7,262	5,549	6,794.6	6,012.4	4,831.2	3,932.7	3,336.6	الاجمالي

المصدر : تقارير بنك السودان المركزي 2012م – 2021م

*بالاعتماد علي سعر الصرف في السنة المعنية

من خلال الجدول رقم 2 الذي تم فيه رصد تحويلات التنمية القومية نجد ان هناك تزايد في المبالغ الموجهة للتنمية القومية خلال فترة الدراسة حتى العام 2016، وبعدها تراجعت تحويلات التنمية القومية بسبب الوضع السياسي والاقتصادي في البلاد الي أن ارتفعت في العام 2021م الي 88223 مليون جنيه، كما نلاحظ ارتفاع تحويلات التنمية المحلية مقارنة بالتنمية القومية خلال فترة الدراسة.



مما سبق توصلت الدراسة الى الخاتمة التالية:

تناولت الدراسة موضوع: "دور الفدرالية المالية في تحسين ادارة الموارد لتحقيق التنمية المتوازنة في ظل الحكم المحل الفدرالي" اتضح من خلال التحليل ان عدم التوازن التنموى في البلاد ليس وليد الصدفة او اللحظة ، وانما هو نتاج طبيعى للسياسات غير الرشيدة والتي تم عبرها توزيع ثمار التنمية في كافة أنحاء القطر، ونتيجتها الظاهرة للعيان هي

التحيز التنموي للقطاع الزراعي الحديث (المروى والألى)، على حساب القطاع المطرى التقليدي، الذي يعول أكثر من 70% من سكان البلاد ومع ذلك ظل نصيبه من التمويل في الميزانيات السنوية ومن الناتج المحلي الاجمالي في حالة تراجع مستمر، نتج عنه تراجع تنافسية القطاع المطرى التقليدي ، بالرغم من انه ينتج سبعة سلعة ذات ميزة تنافسية في سلعة الصادرات السودانية في العقدين الاخيرين على الأقل. ليس فقط القطاع الزراعي هو الذي يتجسد فيه الحرمان والغبن التنموي في أرجاء الوطن، وانما القطاعات الاخرى بخلاف قطاع الخدمات ليست بسعيدة بنصيبها من الدعم التنموي المتاح ، الشيء الذي تم ترجمته في شعارات وبرامج ومطالب اقليمية ومناطقية سلمية وعنيفة احيانا للمطالبة باعادة توزيع الثروات والموارد القومية بين كافة اقاليم البلاد وفق معايير اكثر عدلا وانصافا، ومما سبق توصلت الورقة الى النتائج التالية:

انطلاقا من الاطار النظري والتطبيقي للدراسة، برز بوضوح دور الفدرالية المالية في تحسين ادارة الموارد بانواعها المختلفة في ظل الصيغ المتعددة لانظمة الحكم والادارة التي تعاقبت على البلاد، ومن خلال التحليل اتضح ان هناك تحديات حاسمة لادارة الموارد العامة على كافة مستويات الحكم في البلاد ، تتدرج تلك التحديات من شيوع وانتشار الثقافة السياسية التسلطية لاغلب اعضاء النخبة المتعلمة، يأزرها في المقابل اداريين واضعين أنفسهم في خانة المفعول به دوما (إنعدام روح المبادرة)، في ظل مجتمع تغلب عليه اتجاهات الازعان والتسليم بما تريده النخبة المتحكمة في المشهد السياسي الوطني يسارا او يمينا.

ايضا وانطلاقا من الاطار النظري للدراسة تبدت بوضوح مؤشرات التفاوت التنموي بين اجزاء البلاد المختلفة، وشمل ذلك التفاوت القطاعي والتفاوت المناطقي والتفاوت الجنساني(النوعي) بتداعيات الحراك التنموي والاجتماعي ، وتجلي ذلك بوضوح في المطالب المناطقي المناهضة باعادة توزيع السلطة والثروة القومية وفق معايير متفق عليها تحقق رضا الجميع. في ظل استجواز المركز ورياسات الولايات على النصيب الاكبر من الايرادات، جعلت المحليات والاداريات تشكو عجزها وعدم قدرتها على توفير المال اللازم لتسيير المهام والاختصاصات المنوطة بها، في ظل مصادر ايرادات مشكوك في تحصيلها على قلته. ومع ذلك تعاني مستويات الحكم الادنى(المحليات والاداريات) من تدخلات سياسية كثيفة شوهت وعوقت الاداء المهني والوظيفي لتلك الاجهزة. وبالرغم من وجود معايير متبعة سابقا لقسمة الموارد افقيا ورأسيا بين مستويات الحكم الاعلى (المركز والولايات)، إلا ان تلك المعايير لم يكن تطبيقها مكتملا على ارض الواقع ، وقد ترجم نقص تطبيق تلك المعايير في احتجاجات عننية في بعض الولايات على ضعف نصيبها من الثروة (شرق السودان- واقليم درافور)، فضلا عن التأخير الضار في تحديث الاوزان النسبية لتلك المعايير مما ألحق ضررا بليغا ببعض الولايات والمحليات والاداريات على حساب اخريات كانت اكثر حظوة من غيرها.

مما سبق توصلت الدراسة الى التوصيات التالية:

* توصيات علي مستوي الفدرالي لحسن ادارة الموارد وتحقيق التنمية المتوازنة في ظل الحكم الاقليمي الفدرالي:

1. تعزيز الثقافة السياسية القائمة على التعاطي المتوازن على متغيرات المشهد السياسي الوطني، بعيدا عن تسلطية النخبة المركزية والاقليمية، وبعيدا عن روح الازعان والتلقي لدى المواطن والاداريين .
2. تجسير فجوات التفاوت التنموي المزممة قطاعيا ومناطقيا من خلال برامج مدروسة وممولة تلامس حياة الناس العاديين بشكل مباشر.
3. تبنى معايير متفق على عدالتها للجميع لتوزيع عائدات الثروة القومية بين كافة مستويات الحكم التي سيتم التراضي عليها مستقبلا، ولضمان عدم التلاعب بها من المأمول ان يتم نقل سلطات الحكم الاقليمي لكافة مستويات الحكم عن طريق التحويل الدستوري، بدلا من التفويض القانوني او الاداري لانه عرضة للتلاعب به من قبل مستويات الحكم الاعلى.
4. هنالك فرصة واعدة لمخاطبة جذور تحديات التنمية غير المتوازنة قطاعيا ومناطقيا(اجتماعيا ، سياسيا ، اقتصاديا ، بيئيا ، ثقافيا ، قانونيا) لعلاج جذور الحرمان والغبن التنموي المزمم حتى لا يتحول الى غبن سياسي يعبر عن نفسه بالوسائل غير السلمية في لم يتم اغتنام فرصة الحراك المنشود في مقبل الايام للتعاطي الايجابي مع المطالب المشروعة لقضايا الحكم والادارة في البلاد.

*** توصيات علي مستوي الولايات والاقاليم لحسن ادارة الموارد وتحقيق التنمية المتوازنة في ظل الحكم الاقليمي الفدرالى:**

1. -التوافق على بناء دستوري يكفل ويضمن إرساء نظام حكم يجسد قيم الحكم الاقليمي الفدرالى
2. على كافة مستويات الحكم التي ينتظر ان يتم الاتفاق عليها عقب انعقاد مؤتمر الحكم والادارة.
3. ان يتم النص بوضوح على تطبيق الحكم الاقليمي الفدرالى على كافة مستويات الحكم والادارة ، وان يتم نقل السلطات من المستوى الاعلى الى المستوى الادنى عن طريق عملية التحويل الدستوري. وليس عبر التفويض القانوني او الاداري لانه عرضة للتلاعب به من قبل المستوى الاعلى للحكم.ولذلك فالنقل بالتحويل اقوى.
4. يشار بوضوح الى المعايير التي يتم عبرها التخصيص الاقفي والرأسي للموارد المالية ومعايير توزيع مشاريع التنمية والخدمات الاجتماعية العامة بين كافة مستويات الحكم المتفق عليها لاحقا، منعا لهيمنة المستويات الاعلى على المستويات الدنيا في الاستئثار بالموارد المالية.
5. بناء خارطة للمشروعات التنموية تتضمن كافة انشغالات المحليات حسب احتياجات كل محلية وتحديد مصادر واضحة لتمويلها ومربوطة بأجال زمنية محددة.
6. بناء خارطة للاستثمار بالولاية حسب الميز النسبية لكل محليات الولاية تستوعب كافة نوعيات الموارد المتاحة والكامنة لمعالجة اختلالات التنمية غير المتوازنة الموروثة.

***/ توصيات علي مستوي المحليات لحسن ادارة الموارد وتحقيق التنمية المتوازنة في ظل الحكم الاقليمي الفدرالى:**

كل المحليات في هذا المحور: (الموارد المالية والبشرية والاقتصادية) بلا استثناء تعكس رؤيتها وطموحاتها ومخاوفها واهدافها للمستقبل المنشود، وعليه سوف يتم استعراض توصيات المحليات بصورة اجمالية وفق المحاور التالية:

1. ضرورة اعادة هندسة الهيكل المؤسسي لمنظومات الحكم والادارة (مستوى المركز، مستوى الولاية/ الاقليم ، مستوى المحلية/المحافظة، مستوى الادارية)، او حسب مقتضى الحال عقب نهاية المؤتمر المزمع قيامه. بحيث يعكس الهيكل المرتقب الصلاحيات/ السلطات / الاختصاصات/المهام بوضوح بين مستويات الحكم.
2. أنصبة مستويات الحكم والادارة المختلفة أن تؤسس وفق معايير ومؤشرات موضوعية، تحصن من التلاعب بها بنص دستوري واضح لا يحتمل تفسيره اكثر من معنى ، بهدف تحقيق الانصاف والعدالة والتوازن سدا لذرائع الاقصاء والاستبعاد والتهميش
3. ان يكون لكل/ اقليم دستور خاص به يعكس الخصوصية والهوية المميزة اقتصاديا، لتسهيل عمليات التكامل والتفاعل مع الاقاليم/ الولايات الاخرى ، على ان يشير دستور الاقليم/ الولاية الى معايير تقاسم الموارد المالية والاقتصادية راسيا وافقيا بما يشمل كل مستويات الحكم في الاقليم ، لانه القسمة بين المركز والولايات دون شمول مستويات الحكم الاخرى ،قد كرسست التنمية غير المتوازنة وتحولت الى غبن تنموي وسياسي افضى تغذية التمرد السياسي والاحتجاجات المسلحة في ظل انسداد آفاق التعبير المدني للمواطنين.
4. بناء انظمة حكم وادارة تعزز تمهين وظائف الخدمة العامة واعادة الاعتبار للجدارة والكفاءة للعاملين بعيدا عن الظلال الاثنية والسياسية والمناطقية، من حيث الاستيعاب والترقيات والنقل وتقييم الاداء والتدريب للاطر البشرية، بما في عملية التوازن في التوزيع الاقفي للكادر المهني في مختلف القطاعات منعا للتكدس في رئاسات المحليات او الوزارات او مقار الاداريات.
5. الانتقاف على اسس ومعايير ومؤشرات موضوعية لادارة الموارد الطبيعية والاقتصادية لتحديد نصيب الاقليم/ الولاية (معادن، رسوم عبور النفط ورسوم المنشآت الاتحادية الاخرى) مصفاة الابيض، محطات ضخ الخام)، الرمال البيضاء، المنتجات الزراعية والحيوانية، ايرادات الضرائب والزكاة والجمارك ، الشركات القومية والاجنبية)، وغيرها من مصادر الايرادات. وهذا يعني تغيير قوانين الضرائب والجمارك و القوانين الاخرى التي تمنح المركز نصيب الاسد من الموارد القومية، لصالح قوانين تعالج اختلالات التنمية غير المتوازنة المزمنة والمتوارثة. حتى لا يصبح الاقليم بمثابة (ابل للرحيل) الى عوالم الحرمان التنموي المرعبة، والتي تنتهك كرامة وأدمية الانسان.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- آدم الزين محمد، "اللامركزية وقضاياها وتطبيقاتها في السودان- من منظور الحكم الرشيد"، ط1، شركة مطابع السودان للعملة، 2011.
- 2- الهادي عبدالصمد، السودان بين الاقليمية والحكم الفدرالى ، مؤسسة العين للطباعة، دولة الامارات، 1990.
- 3- أبكر عمر أبكر، تحديات تطبيق الفدرالية في السودان ، فى بلقيس بدرى وآخرون: الفدرالية فى السودان بين التحديات والتطبيق، سبتمبر 2009، معهد دراسة المرأة والنوع والتنمية، جامعة الاحفاد للبنات.
- 4- آدم الزين محمد، نحو تجاوز حالة الاحتراب فى دارفور: المدخل التنموى فى آدم الزين محمد وآخرون، التنمية مفتاح السلام فى دارفور ، مؤسسة فريدريش ايبيرت ومركز دراسات السلام والتنمية ، جامعة جوبا ، 2003.
- 5- أحمد محمد حامد، التنمية والاستثمار فى ظل الحكم الفدرالى، فى بلقيس بدرى وآخرون ، مصدر سبق ذكره.
- 6- ابراهيم منعم منصور، الفدرالية المالية ، فى بلقيس بدرى وآخرون ، نفس المصدر.
- 7- تقارير بنك السودان المركزي من 2012م – 2021م.
- 8- قانون قسمة الموارد المالية لسنة 1999 .
- 9- محمد احمد داني ، الحكم المحلى: قراءة جديدة ، دار النشر – وزارة التربية والتعليم ، الخرطوم ، 2005.
- 10- عوض السيد الكرسنى ، دراسات فى تجربة السودان الفدرالية، مطبعة جامعة الرطوم، ط1، 2001.
- 11- على حسن عبدالله ، الحكم والادارة فى السودان، دار المستقبل العربى، ط1، 1986.

المصادر الاجنبية

- 1/John Howell, Local Government Administration in the Sudan, KUP, 1974.
- 2/International Labour Organization (ILO), Growth, Employment and Equity: comprehensive Strategy for the Sudan, Geneva 1978.
- 3/Martin Adams and John Howell, Developing the Traditional Sector in the Sudan, Economic Development and Cultural Change, April 1979.
- 4/<https://ar.facts-news.org/taaryf-altmy-alotny> بتاريخ 2023/3/16م